الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري

بلعيد جميلة؛ أستاذة محاضرة "ب"؛ جامعة محمد بوضياف المسيلة

العنوان الالكتروني:maitrebelaid@yahoo.fr

رقم الهاتف النقال: 0773787932

الملخص

تواجه الجزائر مشكل تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي بأشكاله المختلفة الذي يمس كل قطاعات الدولة، كقطاع الشغل، الخدمات، التجارة، مبادلة العملة، قطاع البناء، ويؤدي إلى مخاطر اقتصادية وأمنية بالغة الخطورة في ظل غياب مؤسسات الدولة والتسيير العقلاني لها وعدم وجود وسائل الرقابة الديمقراطية.

تسمح السوق السوداء بعمليات تبييض الأموال، والاتجار بالأسلحة والبشر، ناهيك عن المتاجرة بالعملة الوطنية وتهريبها وتضخيم الفواتير، والتهرب من الضرائب بما يحرم ويكبد الخزينة العمومية مبالغ ضخمة تقدر بالملايير من الدولارات تستفيد منها لوبيات تريد إضعاف الدولة أو بالأحرى موت الدولة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي، الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، الفساد، الغش الضريبي.

Summary

Algeria is facing the growing problem of the parallel economy in its various forms, which affects all sectors of the state, such as the labor sector, services, trade, currency exchange, construction sector and leads to serious economic and security risks in the absence of state institutions and rational management.

The black market allows money laundering, trafficking in arms and human beings, not to mention trading in national currency, smuggling and inflating bills, evading taxes, and depriving the public treasury of huge amounts of billions of dollars for lobbies that want to weaken the state or rather the death of the state.

Keywords : parallel economy, organized crime, money laundering, corruption, tax fraud .

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

مقدمة:

يفرض الاندماج في الاقتصاد العالمي على الجزائر تحديات كبيرة خاصة بعد دخولها في شراكة مع الاتحاد الأوروبي[1]، وانضمامها إلى منطقة التبادل الحر العربية وسعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

أمام هذه التحديات سارعت الجزائر إلى إصدار العديد من القوانين الاقتصادية ذات الوجهة الليبرالية[2]لمواجهة الرهانات التي يفرضها اقتصاد السوق والعولمة والتطور التكنولوجي السريع في مجال المعاملات التجارية، وحركة رؤوس الأموال، وعمليات الصرف، والتحويلات الخاصة بالعملات الأجنبية إذ بدأ مسار الإصلاحات الاقتصادية منذ 1988 بهدف خلق قطيعة مع النظام الاشتراكي الموجه والممركز، وإرساء ميكانيزمات ومبادئ اقتصاد السوق. تجسدت هذه الإصلاحات في بداية التسعينات بتبني الجزائر دستورا جديدا في سنة 1989يرتكز على مبادئ اقتصاد السوق [3]، لكن ورغم هذا التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي إلا أن القطاع الاقتصادي الموازي يمثل حصة كبيرة من الناتج الخام الداخلي (Produit Intérieur Brut PIB) وعائقا كبيرا لتطور الإنتاج الوطني وتنويع الاقتصاد.

أمام هذا الواقع نطرح الإشكالية التالية: لماذا **فشلت الجزائر في وضع حد للاقتصاد الموازي ومنع منافستة غير المشروعة للاقتصاد الرسمي، وما هي الإجراءات التي من شأنها الحد من استفحاله ومنع ظهور مخاطر أمنية واقتصادية؟**

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا دراستنا إلى مبحثين درسنا في **(المبحث الأول)** مفهوم الاقتصاد الموازي والعوامل المساهمة في ظهوره في الجزائر وفي **(المبحث الثاني)** مساهمة الاقتصاد الموازي في ظهور الجريمة المنظمة وإجراءات مكافحتها.

---

[1] L'accord d'association Algérie –Union Européenne entrés en vigueur le 1er septembre ,signé a valence le 22 avril 2002 ,est entré en vigueur le 1er septembre 2005 ,il remplace l'accord de coopération entre l'Algérie et les communautés européennes signé en avril 1976. . [en ligne],algerian-embassy.be/wp-content/uploads/2014/08/entrée-en-vigueur-.pdf,consulté le 27/02/2018.

[2]تبنت الجزائر إصلاحات عميقة في مجال الاقتصاد وتحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال واعتماد سياسة صرف متفتحة نوعا بعد سياسة الاحتكار التي كانت تمارسها ، بإخضاعها سياسة الاستيراد لما يسمى بالترخيص الإجمالي ،بحيث ساهمت محدودية قدرة الجزائر على الاقتراض الخارجي للتزود بما تحتاجه من النقد الأجنبي إلى فرض رقابة مباشرة عليه ،وتقييد حركة رؤوس الأموال أو ما يصطلح عليها ب"الرقابة على الصرف وحركة رؤوس الأموال "

[3]مرسوم رئاسي رقم 89 -18 المؤرخ في 82 فبراير 1989 يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989 ،الجريدة الرسمية العدد 6 المؤرخة في أول مارس 1989 .

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

المبحث الأول: الاقتصاد الموازي: أشكاله وأسبابه

نحدد معني الاقتصاد الموازي لتمييزه عن الاقتصاد الرسمي **(المطلب الأول)** ومختلف الأشكال التي يظهر بها وأسباب ظهوره واستفحاله **(المطلب الثاني).**

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الموازي

للاقتصاد الموازي معاني وتعاريف مختلفة نظرا للأبعاد الكثيرة التي يمثلها داخل الدولة، فمن بين التعاريف التي يمكن أن نذكرها نجد تعريف البنك الدولي **(الفرع الأول)، وتعريف** الموسوعة الحرة وتعريف **معجم** البنك عبر الإنترنت (lexique banque en ligne).

الفرع الأول: تعريف **البنك الدولي**

ضبطت المؤسسات الدولية مفهوم الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي في إطار سياسات التنمية والذي لا مفر منه لتحديد النشاطات الاقتصادية الإجرامية [1]، ويمكن اعتبار هذا المفهوم بأنه اختراع من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي لتحديد الوقائع المختلفة (تجارة الشارع ،تجارة المخدرات ،العمل غير المصرح به في المؤسسات الكبيرة...) ،وكان يعتبر قبل 1985 من قبل هذه المؤسسات مكانا لتنمية إستراتيجية البقاء ،وهو الاقتصاد الذي رافق التعديلات الهيكلية التي حدثت في دول العالم الثالث والتي تميل إلى جعل الاقتصاد غير الرسمي حلا لجميع المشاكل الاجتماعية [2] ،مثل ما هو عليه الحال في الجزائر التي ينخر الاقتصاد غير الرسمي الاقتصاد الرسمي [3]، بانتشار الأسواق السوداء مثل سوق العملات الصعبة والتي تعمل بكل حرية أمام مرآى ومسمع السلطات العمومية ، فهل هذا العجز للسلطات يعود إلى القوانين الاقتصادية في حد ذاتها أم إلى البنية التحتية للاقتصاد الجزائري والسياسة الحمائية التي لا تزال الجزائر تمارسها في ظل اقتصاد حر وليبرالي ؟

الفرع الثاني: تعريف الموسوعة الحرة وتعريف معجم البنك عبر الأنترنت (lexique banque en ligne)

ندرس **(أولا)** تعريف الموسوعة الحرة ثم تعريف معجم البنك عبر الأنترنت **(ثانيا)**

---

[1] **Mohamed BENBOUZID**, « Réseaux financiers et marchés parallèles de devises des algériens dans l'économie informelle » Revues européennes des Migrations internationales ,1999.pp.123-139 .

[2] **Bruno LAUTIER** , L'économie informelle dans le tiers monde ,édition la découverte ,Paris ,1994,p.9.

[3] تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول التي عانت وتعاني من ظاهرة الاقتصاد الموازي وبناءا على تقديرات صادرة عن البنك الدولي سنة 2006 فقد فاق حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر 30% من الناتج الداخلي الخام ،أي ما يتجاوز 20 مليار دولار ،أما حجم التشغيل الموازي فقد قدر بحوالي 43 % من التشغيل الكلي حسب الديوان الوطني للإحصائيات 2007.**نسرين يحياوي** ،"الاقتصاد الموازي في الجزائر ،الحجم ،الأسباب والنتائج "،مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ،العدد السادس ، ديسمبر 2016 ،ص 291 . Economie informelle [en ligne],https ://www.fr.wikipedia.org ,consulté le 21 /05/18.

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

أولا. تعريف الموسوعة الحرة

يبين الاقتصاد غير الرسمي حسب الموسوعة الحرة "**مجموعة النشاطات المنتجة للخدمات والأموال التي تختفي عن الأنظار وتفلت من تنظيم الدولة**"ويمكن تعريفه أيضا أنه **"النشاط الاقتصادي المحقق من القطاع غير الرسمي الذي لا يخضع لأية مراقبة "**[1]

ثانيا . تعريف معجم البنك عبر الإنترنت lexique banque en ligne

يمثل الاقتصاد غير الرسمي النشاطات المحققة خارج التشريع الجنائي الضريبي والاجتماعي [2]

المطلب الثاني: أشكال الاقتصاد الموازي وأسبابه

هناك مجموعة من الأشكال يظهر بها الاقتصاد الموازي **(الفرع الأول)** ومجموعة من الأسباب تساهم في انتعاشه داخل الدولة **(الفرع الثاني).**

الفرع الأول: أشكال الاقتصاد الموازي

ينقسم الاقتصاد الموازي إلى نشاط شرعي موازي **(أولا)** ونشاط غير شرعي موازي **(ثانيا)**، ونشاط شرعي مصرح به جزئيا **(ثالثا).**

أولا. نشاط شرعي موازي

هو نشاط أو عمل مشروع لا يمثل جريمة بحد ذاته، ولكنه في حالة عدم التصريح به لدى المصالح الحكومية يصبح مخالف للقانون [3]، مثل "تجارة الحقيبة" أو« Commerce du Cabas » الذي يحدد النشاطات التجارية في السوق السوداء،بحيث يقترح التجار المتجولون العديد من المنتوجات للمارة في رفوف المحلات التجارية و على الأرض وفي الأماكن العمومية[4] .

---

[1]Economie informelle [en ligne], https ://www.boursedescredits.com/ lexique-definition-economie-informelle-1777.php.

[2] Economie informelle [en ligne], https ://www.boursedescredits.com/ lexique-definition-economie-informelle-1777.php.

[3]**نسرين يحياوي** ،مرجع سابق ،ص 293 .

[4]كالأحذية ،الملابس ،المواد الغذائية ،المواد الغذائية الزراعية (les produits agroalimentaire) ،التبغ ،قطع الغيار،العطور ،فهي مواد تغرق السوق على مرآى ومسمع الجميع ،كما نجد الاقتصاد الموازي في التجارة ،قطاع البناء ،الأشغال العمومية ،والنشاطات المصنعة (les activités manufacturière)،بحيث يمثل الاقتصاد الموازي حسب الإحصائيات الرسمية 45 %من الناتج الداخلي الخام ما يعادل 125 مليار دولار وحسب الديوان الوطني للإحصائيات تبين أن الاقتصاد الموازي يوظف

1. 6مليون شخص في 2001 مقابل 9 .3 مليون شخص في 2012

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

ثانيا. النشاط غير الشرعي الموازي

يشمل كافة الأنشطة الإجرامية التقليدية المنتجة للدخل والمخالفة للنظام القانوني السائد في البلد[1] مثل الاتجار بالمخدرات، القمار، الدعارة ،التهريب ،تبييض الأموال ،الاتجار بالبشر...الخ[2].

ثالثا. النشاط الشرعي المصرح به جزئيا

يشمل النشاطات المسجلة إداريا وغير المصرح بها لدى مصالح الضرائب والضمان الاجتماعي.

الفرع الثاني: أسباب الاقتصاد الموازي

من أسباب الاقتصاد الموازي في الجزائر نجد المضاربة وهيمنة الريع البترولي **(أولا)** طبيعة الاقتصاد الجزائري **(ثانيا)، الرقابة** الشديدة على الصرف **(ثالثا)** انتشار الفساد وعدم قدرة الدولة على تلبية حاجات الشغل **(رابعا)،** انخفاض مستوى الدخل وارتفاع مستوى الضرائب **(خامسا) .**

أولا. المضاربة وهيمنة الريع البترولي: تتمثل المضاربة تحويل الثروة عن الاستثمار المنتج، أما بالنسبة لهيمنة الريع البترولي فيعني عدم تنويع الاقتصاد الجزائري واقتصار الصادرات على البترول فقط، الأمر الذي يؤدي في حالة سقوط أسعاره إلى تدهور شبه كلي للاقتصاد.

ثانيا . طبيعة الاقتصاد الجزائري

تعد الجزائر من بين أهم الدول التي تعاني من مشاكل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك إلى التغيرات الاقتصادية، إذ نجد أن أهم مرحلة ساهمت في ذلك هي مرحلة منتصف الثمانينات أين عرفت الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها سلبيات كثيرة كان لها تأثير كبير على مردودية الاقتصاد الوطني، وقد سببت الصدمة البترولية في 1986 ضربة قوية لاقتصاد يعتمد بصفة مطلقة على الريع البترولي بسبب السقوط الحر لأسعار الذهب الأسود بما يمثل منعرجا مهما في الاقتصاد الجزائري.

دفعت تلك الأزمة إلى جانب اضطراب الأحوال الاجتماعية والسياسية الناتجة عن أحداث أكتوبر 1988 بالجزائر للتوجه إلى الإصلاحات الاقتصادية التي حملت في طياتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع ،وتبني نظام اقتصاد السوق مع المرور بالمرحلة الانتقالية التي تعتبر أكبر مرحلة انتقالية عرفتها اقتصاديات الدول ،بمعنى أن

---

2. .**Hakima kernane** ,ALGERIE L'informel ,le fléau de l'économie,[en ligne],https ://www.arabies.com,consulté le 26/05/2018 .

[1] المرجع نفسه ،ص293 .

[2] **Said CHAOUKI CHAKOUR,Cecile PERRET**, le commerce informel en Algérie, critiques économiques ,huitième édition ,Eté-Automne ,Rabat –Maroc,p.6.

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

الجزائر حتى يومنا أي عام 2018 لا تزال مع الفترة الانتقالية ، وانتقالها إلى اقتصاد السوق محتشم جدا ،وقد رافق الاقتصاد الجزائري الاقتصاد الموازي والذي صاحب التحولات الاقتصادية ،وإعادة الهيكلة والسياسات المعتمدة ،وكذا مع تحرير المبادلات الدولية ،والشمولية للاقتصاد العالمي ،وتطور التكنولوجيات.

ثالثا. الرقابة الشديدة على الصرف

لم تلق سياسة الصرف في الجزائر منذ الاستقلال اهتماما كبيرا وذلك بسبب احتكار الدولة كل شيء، وكان الاستيراد خاضع لما يسمى ب"الترخيص الإجمالي "، وذلك في مرحلة الاقتصاد المخطط، وحاليا وفي ظل اقتصاد السوق لا تزال الرقابة على الصرف سارية المفعول في الجزائر على الرغم من بعض المرونة التي فرضتها الإصلاحات الاقتصادية ،مع وضع حيز التنفيذ لبرنامج التطهير الهيكلي (le programme de l'ajustement structurel). الذي رافق مسار تحرير التجارة الخارجية ورؤوس الأموال قابلية التحويل للدينار بالنسبة للعمليات الجارية.

رابعا. انتشار الفساد وقلة مناصب الشغل

1- انتشار الفساد والبيروقراطية

إن انتشار الفساد والبيروقراطية وتقاعس تطبيق القانون بصرامة يعتبر حافزا لتحول الأفراد والشركات إلى الاقتصاد الموازي.

2- **قلة مناصب الشغل: من** أهم أسباب نقص العمل نجد النمو الديمغرافي والفجوة بين المتخرجين والمتسربين من المؤسسات التربوية وقلة فرص العمل والبيروقراطية الصارمة في التعامل مع خريجي الجامعات وعدم الاهتمام بالكفاءات .

خامسا . انخفاض مستوى الدخل وارتفاع مستوى الضرائب

1- انخفاض مستوى الدخل : يعتبر من بين أسباب الاقتصاد الموازي خاصة مع الارتفاع العام في مستوى الأسعار وتضخمها[1].

2- ارتفاع مستوى الضرائب : يعد حافزا للأفراد والشركات للتحول إلى الاقتصاد الموازي،لكن تخفيض معدلات الضرائب لا تعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد الموازي ،بحيث تتحدد نسبة لجوء الأفراد والشركات إلي السوق الموازي بمدى قناعة هؤلاء في السياسات الحكومية ومدى مساهمة الدولة في خلق اقتصاد قوي ورفاهية الفرد والمواطن ،والمشاريع ذات الفائدة الاقتصادية والاجتماعية للبلد (أي تحقيق شفافية في صرف الأموال العمومية).

[1] **نسرين يحياوي** ،مرجع سابق ،ص 293 .

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

المبحث الثاني :الاقتصاد الموازي وظهور الجريمة المنظمة وإجراءات مكافحتها

أصبحت الجريمة المنظمة ظاهرة ذات أشكال مختلفة وأبعاد دولية تمس عددا من نشاطات القطاعات السوسيو-اقتصادية (socio-économique) سواء من حيث تنظيمها أو أثارها ونتائجها ،بحيث يؤثر الاقتصاد الموازي بصفة سلبية على الاقتصاد الرسمي وعلى أمن الدولة الاقتصادي والسياسية ، ويكبد الجماعات الوطنية مبالغ كبيرة تتمثل في التهرب الضريبي ،وعدم التصريح بنشاطات الأجراء، وعدم دفع الضرائب ،والتضخيم في الفواتير، بما يمثل حسب بعض الدراسات ما يقارب 50 مليار دولار في السنة ونصف الناتج المحلي الخام بما أدى إلى ظهور الجريمة المنظمة ذات الأبعاد الدولية وميلاد قطاع بنكي موازي تكرسه مختلف الجرائم المالية التي تعبث بالقنوات البنكية كعمليات تبييض الأموال وكل أشكال الفساد والتهرب الضريبي وكل أنواع التجارة غير الرسمية المشكلة للجريمة المنظمة **(المطلب الأول)** بما يحتم إجراءات دراكونية ومستعجلة لمكافحة هذه الظاهرة الممارسة من مافيا المال ولوبيات ذات نفوذ تمثل دولة داخل دولة **(المطلب الثاني)**

المطلب الأول : مساهمة الاقتصاد الموازي في ظهور الجريمة المنظمة

استغلت الجريمة المنظمة عولمة التدفقات التجارية لتوسيع إمبراطورية المجرمين الاقتصاديين، إذ أصبح المجرمون ومافيا المال فاعلين أساسيين في الاقتصاد العالمي، وأكثر قوة ونفوذ من الدولة بنشاطهم في أسواق أكثر أمنا وربحا، كما تحفز بعض مظاهر العولمة اتساع مجال الجريمة بسبب التدفقات التجارية الكبيرة. فمنذ عام 2016 تضاعفت الصادرات العالمية ثلاث مرات، بسبب غزارة الصادرات العالمية عبر جهات العالم الأربعة وهي المبادلات التي ساهمت فيها مافيا المال والمؤسسات الإجرامية (les entités criminelles) بنسبة كبيرة [1]، يضاف إلى هذه العوامل كلها عامل تقسيم العالم (l'émiettement du monde) وانسحاب الدولة ،بما أدى إلى انحلال السلطة المركزية للدول،فالمنظمات الإجرامية تريد موت الدولة[2]. أمام هذا الواقع العالمي الذي صاحبته ترسانة كبيرة للقوانين الاقتصادية التي تحمل في طياتها تنظيم المجال الاقتصادي في الجزائر ،يبقى الاقتصاد الموازي يعمل في وضح النهار بمرور مبالغ ضخمة في السوق المالية الموازية أو بما يعرف بالسوق الموازية للصرف في أمان وبدون أي مراقبة (**الفرع الأول**) والتهرب من الضرائب بحيث لا يمكن تقدير المبالغ التي

---

1 حسب منظمة الأمم المتحدة ،فان المداخيل العالمية للتنظيمات الاجرامية العابرة للحدود (OCT Organisations Criminelles Transnationales.تقذر ب 1000 مليار دولار، (La corruption à l'assaut des Etats ,comment les mafias gongrégnent l'économié mondiale, [en ligne],https://www.mondialisation.ca,consulté le 26/05/2018 .

2 **Grégorie Halliz** , « La mondialisation du crime ,le vrai crime de la mondialisation ,Dosiers des yeux du monde .fr,n°5,mai2011, [en ligne], :https://les-yeux-du-monde.fr/consulté le 26-05-2018 .

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

تتداول في القنوات غير الرسمية والاقتصاد بشكل أعم سواء الاقتصاد الجزئي أو الكلي[1] **(الفرع الثاني)** مع استشراء الفساد في الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية **(الفرع الثالث)** .

الفرع الأول :تبييض الأموال المتداولة بيعا وشراء في السوق الموازية للصرف

تساهم السوق الموازية للصرف التي تعرف أيضا بالسوق السوداء للصرف **(أولا)** في تنامي عمليات تبييض الأموال بشكل كبير بما يؤدي إلى تهريب رؤوس الأموال وانتعاش التجارة الموازية داخل هذه السوق **(ثانيا).**

أولا. تعريف السوق الموازية للصرف

يمكن تعريف السوق الموازية للصرف أو "السوق السوداء " أو السوق غير الرسمية ،على أنها "**السوق التي يتوفر فيه الصرف بدون شروط ،وهى السوق التي تكون غالبا غير قانونية ،وتتم فيها مبادلات العملات الصعبة (الدولار والأورو)،بثمن يزيد بكثير عن الثمن الذي يصرف في السوق الرسمية** "[2]، كما يعرف **"بأنه سوق للصرف تتم فيه مبادلة وشراء وبيع العملات الصعبة القابلة للتحويل بسعر غير رسمي ،وهو سعر يختلف عن السعر الرسمي الذي يمارسه بنك الجزائر "،**

ثانيا .تنامي ظاهرة تبييض الأموال داخل السوق الموازية للصرف

تعتبر السوق الموازية للصرف مجالا خصبا لتنامي عمليات تبادل العملة الصعبة ،والتي تأتي من مصادر غير مشروعة متنوعة ،منها التي تكون متأتية من تبييض الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات ،الاتجار بالأعضاء البشرية إلى ذلك من أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود ،خاصة أن تبادل العملة لا يخضع إلى أي شرط ولا إلى أية رقابة ، وهى من بين الأنشطة المالية التي استعصت رقابتها بالنسبة للدول المتقدمة لاعتمادها تقنيات عالية لإخفاء المسار الإجرامي للأموال ،الأمر الذي أدى إلى فرض توصيات ذات طبيعة عالمية نصت عليها هيئات دولية مثل مجموع المساهمات المالية الدولي بفرض شروط صارمة لوضع هذه الأموال في القنوات البنكية والمالية .

يتجه بارونات التبييض إلى السوق الموازي للصرف لكونها تحقق لهم ربحا أوفر وأمانا مؤكدا على الرغم من صدور قوانين ومراسيم تلزم أن تتم التعاملات التي تفوق 50 ألف دينار جزائري عن طريق الشيك وذلك

---

[1] الاقتصاد الجزئي هو مجموعة حلول نظرية تتعامل مع الاقتصاد كتلة واحدة ويتناول بالتحليل الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدلات البطالة ، الأرقام القياسية للأسعار ،وذلك بهدف فهم الاقتصاد المحلي والعالمي والعمل على تطويرها .أما الاقتصاد الجزئي فيهتم بالتصرفات الفردية من قبل الشركة أو المسيرين في محاولة لفهم كيفية اتخاذ القرار من قبل هذين الطرفين ،وبالتالي تحديد العرض والطلب .اقتصاد كلي :

[en ligne],https:// wikipedia.org

[2] **Fatima Zahra ALLIOUI** ,Les déterminants du taux de change en Algérie :Quelles ampleur du taux de change parallèle ,Thèse en vue de l'obtention du grade Doctorat 3éme cycle, spécialité :Economie Monétaire et Financière ,université Aboubakr Belkaïd ,2015/2016.p106

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

بموجب المرسوم التنفيذي الصادر في 2005 الذي الغي في2006 [1] ،ثم عدل لاحقا بالمرسوم رقم 10-181 المؤرخ في 13 جويلية 2010 والذي دخل حيز التنفيذ في 2012 ليضع إلزامية أن تتم كل التعاملات التجارية والمالية التي تتجاوز 500 ألف دينار عن طريق وسائل الدفع الجديدة [2] ، الصك والتحويل البنكي وبطاقة الدفع والاقتطاع من الأرصدة ووسائل الصرف وغيرها من وسائل الصرف العصرية المعتمدة دون النقد ،لكن هذا المرسوم الغي بقرار من مجلس الوزراء إلى حين توفر الظروف الموضوعية ،فهل أن تهيئ الظروف الموضوعية يتطلب العديد من السنوات ،في حين أن هذه الوسائل هي مطبقة في الدول المتقدمة منذ عدة سنوات ؟ وهو السؤال الذي يؤدي بنا إلى تقرير فرضيتين هما : إما أن الحكومة لم تهيئ الأرضية التي يقوم عليها هذا القانون وإما أن المجتمع الجزائري لا يزال متخلفا لثقافة استعمال هذه الوسائل المالية العصرية.

يضاف إلى هذه المراسم المذكورة على سبيل المثال قوانين كثيرة تهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للوطنية مثل القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[3].وكذا قانون الصرف رقم 96 -08 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 الذي يحدد شروط إنشاء مكاتب الصرف .

وحاليا في الجزائر فلا يمكن أن نقدر المبالغ النقدية سواء بالعملة الوطنية والعملة الصعبة التي تتداول داخل "البورصة الموازية "في غياب تنصيب مكاتب الصرف الرسمية التي تم الإعلان عليها منذ سنوات والتي لم تطبق الى يومنا هذا بحيث أصبح الصرف في السوق السوداء هي الوسيلة الوحيدة والملجأ الوحيد للمواطنين والمؤسسات وحتى لذووا النفوذ .

الفرع الثاني : التضخيم في فواتير الاستيراد والتصدير وهروب رؤوس الأموال

إن تضخيم فواتير الاستيراد يشكل خرقا لقوانين حركة رؤوس الأموال وهي جريمة تؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد واستنزافه **(أولا)** إضافة إلى تهريب العملة الوطنية وتحويل مبالغ كبيرة إلى الخارج، وإدخال عدد كبير منها إلى السوق السوداء **(ثانيا)**

أولا. تضخيم في فواتير الاستيراد

تستنزف العملة الصعبة بقيام بعض المستوردين بتضخيم فواتير الاستيراد وتحويل مبالغ كبيرة إلى الخارج، ومن ثم إدخال عدد كبير منها إلى السوق السوداء، بما يؤدي بهم إلى مضاعفة أرباحهم إلى ثلاثة أضعاف في الصفقة الواحدة .

---

[1] مرسوم التنفيذي رقم 05-442 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005 الذي يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية ،الجريدة الرسمية ، العدد 75 المؤرخة في 20 /2005/11 (ملغى)

[2] مرسوم التنفيذي رقم 06-289 المؤرخ في 30 أوت 2006 الذي الغي المرسوم التنفيذي رقم 05-442 الجريدة الرسمية العدد، 53 المؤرخة في 08/30/ 2006 والذي عدل بالمرسوم رقم 10-181 المؤرخ في 13 جويلية 2010 .

[3] الصادر في الجريدة الرسمية العدد 14 ،الموافقة ل 08 مارس 2006 .

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

ثانيا .هروب رؤوس الأموال

تمت مثل هذه العمليات في ظل البحبوحة المالية ،إذ أن تطور الواردات حسب إحصائيات الجمارك الجزائرية زاد بشكل رهيب منذ 2005 إلى غاية 2014 ، وهو ما يجعلنا نتساءل عن حقيقة الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ،في ظل استفحال ظاهرة تهريب العملة من طرف شبكات وبارونات الاستيراد وذلك في ظل غياب قنوات رسمية ،إذ تكشف أرقام الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد عن تهريب أكثر من 100 مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة.

الفرع الثالث : الفساد الإداري والمالي وفقدان حصيلة الضرائب

نتعرض للفساد المالي وكيفية مساهمة الاقتصاد الموازي في انتعاشه **(أولا)** ،وكذا الفقدان الكلي لحصيلة الضرائب **(ثانيا).**

أولا. الفساد الإداري والمالي

على الرغم من صدور ترسانة من المراسيم الرئاسية[1]التنفيذية[2] ومجموعة من القوانين الأخرى الخاصة بمكافحة الفساد [3] ،إلا أن الفساد لا يزال مستشريا في الإدارات العمومية ،ولدى الأعوان الاقتصاديين وأصحاب الأموال وحتى بالنسبة للمواطنين العاديين ،وانعدام الشفافية الخاصة بالتعاملات التجارية والمالية وعدم وجود قوانين ردعية فعالة تمنع استمرارية السلوكيات غير النزيهة للموظفين والمديرين وغيرهم من العاملين في الهيئات العمومية .

اتحدت قوى الدول لمكافحة هذه الجريمة على المستوى الدولي بإملاء قواعد من أجل مكافحتها والحد منها وقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات[4]التي تهدف إلى مكافحة الفساد تعبيرا عن إرادتها للقضاء على هذه

---

[1]مرسوم رئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 أفريل 2006 الذي يتضمن المصادقة على اتفاق الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمد في موبوتو في 11 جويلية 2003 ، الجريدة الرسمية العدد 24 ، المؤرخة في 16 أفريل 2006 .ومرسوم رئاسي رقم 06-413 مؤرخ في 22 نوفمبر 2006 يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها ، الجريدة الرسمية العدد ،74 ، المؤرخة في 22 نوفمبر 2006 .،المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 12-64 المؤرخ في 07 فبراير 2012.

[2]مرسوم تنفيذي رقم 98- 39المؤرخ في 01 فبراير 98 يتضمن الموافقة على النظام الداخلي للمرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها،الجريدة الرسمية العدد5 المؤرخ في 04 فبراير 98 .

25 قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ،الجريدة الرسمية العدد 14 المؤرخة في 8 مارس المعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011 ،الجريدة الرسمية العدد 44 ،المؤرخة في 10 أوت 2011 .

[3]قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ،الجريدة الرسمية العدد 14 المؤرخة في 8 مارس المعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011 ،الجريدة الرسمية العدد 44 ،المؤرخة في 10 أوت 2011 .

[4]منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003 المصادق عليها من قبل الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004 ،الجريدة الرسمية العدد 26، المؤرخة في 25 أفريل 2004 .

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

الظاهرة التي لها أبعاد اقتصادية وأثار سلبية على مناخ الأعمال وتشجيع الإنتاج المحلي والاستثمار ،لكن على الرغم من هذه المساعي إلا أن الحقيقة تكشف عكس ذلك لأن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد هى مجرد هيئة تزيينية بسبب عدم استقلاليتها ، فجميع أعضائها يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية بما يؤدي إلى تركيز سلطة التعيين في يد السلطة التنفيذية ،فالاستقلالية تعني عدم قيام السلطات العمومية خاصة الحكومة بالتدخل في توجيه قرارات هذه الهيئة .

ثانيا . فقدان حصيلة الضرائب

يتمثل فقدان حصيلة الضرائب في حصول الأفراد والشركات على مداخيل دون أي ضرائب عليها مما يشكل إخلالا بقاعدة "العدالة في فرض الضرائب" ،منها ضريبة القيمة المضافة ،بحيث يقوم هؤلاء بالتهرب الضريبي بما يجبر الحكومة على زيادة العبء الضريبي على هذه الأنشطة وهو ما يحفز الناشطين ويدفعهم إلى الغش الضريبي.

يجب التفرقة في هذا الإطار بين التهرب الضريبي الذي يتمثل في محاولات المكلف الخاضع للضريبة بأن يفلت من عبئها سواء بالاستفادة من الثغرات القانونية الضريبية أو التحايل على المصطلحات القانونية دون خرقها كاستخدام أسعار التحويل ،بينما الغش الضريبي فانه يعتبر أخطر أشكال التخلص من الضريبة يرتكز على أساليب ووسائل مخالفة للقانون كالغش والتزوير ،في سبيل التخلص من الضرائب مثل تقديم إقرارات مزورة أو وهمية إلى مصلحة الضرائب[1].

لوحظ في الكثير من الدول خاصة النامية منها أن الشعور الأخلاقي اتجاه الالتزام الضريبي لا يزال ضعيفا ،وقد ساد الاعتقاد لدى الكثير من الأفراد أن سرقة الخزينة العامة لا يعد سرقة بل مهارة ،وهو الشعور الذي يتضمن قدرا من الخطورة ويعكس روح العصيان والاستهتار بالقيم و الأخلاق ويقلل من شأن الدولة ودورها[2].

المطلب الثاني :إجراءات مكافحة الاقتصاد الموازي

من أهم الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التقليل من حدة الاقتصاد الموازي **وتضييق** أثاره السلبية على الاقتصاد الوطني هي محاربة كل أشكال البيروقراطية والعراقيل البنكية **(الفرع الأول)**، تشجيع الاستثمار الأجنبي وقطاع السياحة **(الفرع الثاني)** إصلاح النظام الضريبي والقضائي وتحقيق الشفافية **(الفرع الثالث)**، وتكريس دولة القانون والحوكمة الجيدة **(الفرع الرابع).**

---

[1] **جميل الصابوني** ، التهرب الضريبي www.arab-ency. com ,[en ligne]

[2] تعاني إدارات الضرائب في الدول النامية ضعف الإمكانات المادية من جهة وتدني مستوى الكفاءة والخبرة من جهة أخرى ناهيك عن انتشار الفساد بين صفوف العاملين فيها نتيجة لضعف حوافزهم المادية والمعنوية مما يجعلهم أكثر عرضة لإغراءات و ضغوط المكلفين.

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

الفرع الأول : محاربة كل أشكال البيروقراطية والعراقيل البنكية

من الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى التضييق من دائرة توسع الاقتصاد غير الرسمي نجد مكافحة البيروقراطية **(أولا)** و تحسين الخدمات البنكية وتفعيل دور البنوك في خلق الثروة ودعم الصحة الاقتصادية **(ثانيا).**

أولا .مكافحة البيروقراطية

تعيق البيروقراطية ثنائية الذكاء /والعمل التي يرتكز عليها كل تطور حقيقي وبالتالي إرساء دعائم دولة القانون،وتمثل مكافحة هذا المرض من الأولويات كون البيروقراطية تهدد أسس الدولة ،كما لا يمكن مكافحة سوء التسيير والفساد إلا بأخلقة ممارسات هياكل الدولة ،فالمكتب(le bureau) حسب عالم الاجتماع "**ماكس ويبر**" يعتبر ضروري لكل اقتصاد يساهم في خدمة المجتمع .

فنجد أن الإرهاب البيروقراطي له علاقة كبيرة بالاقتصاد الموازي والمتمثل أساسا في تعقد الإجراءات الإدارية،وطولها للحصول على القروض البنيكة ،وكذا صعوبة ترحيل الربح من طرف الأجانب ،وإجراءات بيروقراطية أخرى للحصول على فرص العمل ،والأدهى من ذلك بيروقارطية وإرهاب إداري للحصول حتى على الضمان الاجتماعي ومنح التقاعد والعجز ،الأمر الذي يحتم الاتجاه نحو الاقتصاد الموازي والسوق السوداء للعمل والحصول على موارد الرزق لكل فئات المجتمع.

ثانيا.محاربة العراقيل البنكية

تضع البنوك التجارية في الجزائر عراقيل كثيرة أمام زبائنها خاصة في مرحلة منح القروض للشباب في إطار تشجيع تشغيل الشباب ضمن وكالة دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) [1]،إذ تصل مدة الانتظار سنتين أو أكثر للحصول على القروض ،الأمر الذي يؤدي بهؤلاء إلى التوجه إلي سوق العمل غير الرسمي[30]، فيجب تسهيل الإجراءات أمام البنوك للشباب خاصة لتشجيع المبادرات الفردية وضمان الدخول إلى عالم الشغل ضمن القانون وفي نطاق الاقتصاد الرسمي .

إضافة إلى ضرورة تسهيل الإجراءات أمام البنوك يقع أيضا على عاتق السلطات فتح فروع لبنوك جزائرية خارج الوطن لاستقطاب أموال المغتربين في الدول الأوربية أين تتواجد الجالية الجزائرية بكثرة كفرنسا وكندا،

[1] **ANSEJ** : Agence National de Soutien et de l'Emploi des Jeunes

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

وتسهيل عملية التحويل بصفة رسمية إلى الجزائر ،مثل ما هو معمول به في المغرب إذ تم تحويل 3.5 مليار دولار في سنة 2007 إلى المغرب عن طريق البنوك التابعة له في الدول الأوربية[1] .

الفرع الثاني : تشجيع الاستثمار ودعم قطاع السياحة

يجب أن تتوفر الجزائر على منظومة قانونية مستقرة لجذب الاستثمار وتوفير مناخ ملائم للأعمال **(أولا)**،وتشجيع المورد الحيوي الآخر الذي تتوفر عليه الجزائر إلى جانب البترول المتمثل في السياحة فهي البلد القارة الذي يزخر بمناظر طبيعية وبساحل يصل طوله إلى 1200 كلم مربع **(ثانيا)**.

أولا.تشجيع الاستثمار

تتمثل محفزات الاستثمار الأجنبي في الجزائر في:1-حجم السوق المحلي ،2-وجود سياسات اقتصادية كلية ومستقرة ،3- الاستقرار السياسي والأمني،4-توفر البنى التحتية مثل قطاع النقل والاتصالات ،والموارد الطبيعية ،4- نظام بنكي فعال ومنتج للثروة ،5-حل مشكل العقار الصناعي[2]....الخ .

ثانيا .دعم قطاع السياحة

إن وضع برامج تنموية تهدف إلى جعل السياحة كبديل مولد لمناصب الشغل وجذب العملة الصعبة خاصة من السياح الأجانب والجزائريين المغتربين ،مثل تونس التي يشهد بها قطاع السياحة تطورا كبيرا يعتبر من بين الأمور الأولية والمستعجلة التي تقع على عاتق الدولة ،وقد أشار تقرير صادر عن الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية بأن القطاع السياحي بمنطقة المتوسط يمثل 10% من الناتج المحلي الخام ،إلا أنه يظل دون المستوى المطلوب في عدد من الدول من بينها الجزائر التي يبقى فيها هذا القطاع غير مستقل بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات والفرص المتاحة [3].

الفرع الثالث : إصلاح النظام الضريبي والقضائي

تعمل الدول جاهدة من أجل مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي التي قد تصل إلى حد الغش الضريبي الذي يعتبر جريمة عابرة للأوطان من خلال برامج الإصلاح التي تعتمد على المعالجة والقضاء على أسباب التهرب ذاتها وذلك من أجل إدخال جميع المداخيل الخاصة بالأفراد والمؤسسات في نطاق الاقتصاد الرسمي **(أولا)** وإصلاح النظام القضائي بخلق عدالة نوعية من خلال قضاة متخصصين في الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود مثل الغش الضريبي والتجارة غير الشرعية **(ثانيا) .**

---

[1] **قارة ملاك** ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ،مع عرض ومقارنة تجارب ،المكسيك ،تونس والسنغال ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري بقسنطينة ، 2009-2010 ،ص 209 .

[2] **قارة ملاك** ،نفس المرجع السابق ،ص 209 .

[3] فحجم السوق واحتمالات نموه تعتبر من أهم العوامل المفسرة للحجم الهائل للاستثمارات الأجنبية

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

أولا. إصلاح النظام الضريبي

يجب تأكيد دور المشرع الضريبي في منع المكلف من الإفلات من التزاماته الضريبية جزئيا أو كليا من خلال الوسائل التالية :**1-** العمل على ضمان الاستقرار الضريبي بما يخفف من عبء الضريبة على المكلفين ويضفي على التزاماتهم نوعا من القناعة والرضا ،**2-** مراعاة المبادئ العامة لفرض الضريبة منها قواعد العدالة والعمومية والمساواة في الضريبة ،**3-** تحقيق التنسيق التشريعي سواء بين نصوص التشريع الضريبي أو بينها وبين نصوص التشريعات الأخرى ،تحقيق الشروط الفنية والإدارية ،فالتشريع الضريبي لا يحقق أهدافه المرجوة ما لم يعهد بتطبيقه إلى إدارة ضريبية ذات كفاءة ،**4-** عقد معاهدات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف ،**5-** إلزام المكلف ببيان للممتلكات التي يملكها وأوجه النشاط الذي يمارسه في الخارج **6-** إلزام البنوك والهيئات الوطنية التي تقوم بتوزيع إيرادات أجنبية على المقيمين في الدولة بأن تحجز مبالغ الضريبة المستحقة على هؤلاء **7-** تنظيم دخول وخروج الأموال عبر حدود الدول ومراقبة مدى الالتزام الضريبي من قبل الشركات الأجنبية وفروع الشركات العابرة للأوطان[1] .

ثانيا . إصلاح النظام القضائي

من أهم الإصلاحات الجادة على النظام القضائي هو إدخال التخصص، وضرورة تحسين التكوين، وضرورة استقلالية القضاء عن كل الدوائر الإدارية ،إذ تعني استقلالية القاضي توسيع صلاحياته وتنمية روح البحث والاجتهاد القضائي ،وتساوي الإدارة أمام القضاء ،وعدم استعمال السلطة العامة كحجة لعدم تنفيذ القرارات الإدارية ،والعمل على تحقيق فعالية القضاء الإداري الذي لا يزال ضعيفا وبدون فعالية[2]نظرا لبطء وطول الإجراءات القضائية ،وصعوبة التنفيذ .

الفرع الرابع: تكريس دولة القانون والحوكمة الجيدة

هناك علاقة عكسية بين دولة القانون والاقتصاد غير الرسمي إذ تمنع دولة القانون سيادة الاقتصاد غير الرسمي الذي ينمو خارج الإطار القانوني **(أولا)** كما تساهم للحوكمة الجيدة في خلق مصداقية الدولة، واحترامها من المواطنين بما يجعلهم يحسون بالارتياح وبالتبعية احترام قوانينها والالتزام بها **(ثانيا).**

---

[1] **جميل الصابوني** ، التهرب الضريبي [en ligne], www.arab-ency. com]

[2] تعاني إدارات الضرائب في الدول النامية ضعف الإمكانات المادية من جهة وتدني مستوى الكفاءة والخبرة من جهة أخرى ناهيك عن انتشار الفساد بين صفوف العاملين فيها نتيجة لضعف حوافزهم المادية والمعنوية مما يجعلهم أكثر عرضة لإغراءات و ضغوط المكلفين.

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

أولا. تكريس دولة القانون

لا يمكن فصل دولة القانون عن ترسيخ مبادئ اقتصاد سوق حقيقي يرتكز على مؤسسة منتجة للثروة تهدف إلى خلق منافسة قانونية وجذب تدفقات الاستثمار اللازمة للتنمية المستدامة ،فالاقتصاد الموازي يعتبر عائقا أمام انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بسبب كبحه كل استثمار جدي يخلق القيمة المضافة على المدى المتوسط والطويل ،وهو الاقتصاد الذي يعود سببه الرئيسي إلى ضعف مؤسسات الدولة وسوء تسييرها بما أدى إلى طلاق دولة /مواطن ، وما يزيد الأمر تعقيدا انتشار الفساد وتزايد عمليات تزوير العملة وهما عاملان يهددان أسس الدولة و الأمن الوطني[1].

ثانيا . الحوكمة الجيدة (la bonne gouvernance)

يتم إرفاق مكافحة الفساد بمبادرات تسمح للحكام بالعمل بكل شفافية، ومنح خدمات جيدة للمواطنين وضمان الأمن، وخلق محيط نظيف للعمل والتنمية، وهي عوامل تساهم في تحقيق حوكمة جيدة وإيجاد مؤسسات فعالة، وهو ما ذهب إليه البنك الدولي الذي وضع معايير الحوكمة الجيدة لدول ذات الدخل الضعيف والمتمثلة أساسا في :1-منح الأولوية لتدعيم وخلق مؤسسات قوية ،2- دعم تجنيد الموارد من أجل ضمان خدمات ذات نوعية،و3 – تطوير الشفافية والمسؤولية ، إذ تشكل الحوكمة الجيدة أساسا لمكافحة الفساد في الدولة[2] .

خاتمة

رغم الترسانة القانونية الهائلة وان لم نقل التضخم التشريعي الهائل الذي قامت الجزائر بإصداره خاصة في الفترة الانتقالية ما بين الاقتصاد الاشتراكي واقتصاد السوق ، لمحاربة كل أشكال التلاعب بالاقتصاد الوطني ومنع المضاربين عليه ، إلا أن الاقتصاد الموازي و ما نتج عنها من تبييض للأموال وانتعاش للجريمة المنظمة يظل قائما يتحدى كل المنظومة التشريعية والترسانة القانونية المعدة لمكافحتها .

وقد بينا في دراستنا قدم عهد السوق الموازية في الجزائر والتي انتشرت بمجرد اعتناق الجزائر للاقتصاد الاشتراكي وتبنيها قوانين صارمة من خلال احتكار الجزائر للتجارة الخارجية ، وكذا الرقابة الصارمة على الصرف ،ورقابة عمليتي الاستيراد والتصدير ، ولعل ما زاد من حدة السوق الموازية هو اعتماد الجزائر الكلي للريع البترول كمصدر وحيد للتصدير في ظل الاقتصاد الاشتراكي وأيضا في ظل اقتصاد السوق. ومن الأسباب المباشرة لتطور الاقتصاد الموازي نجد عدم تنويع اقتصاد الجزائر وضعف الاستثمارات الوطنية منها أو الأجنبية،

[1] **ABDERAHMEN Mebtoul** , « Sphère informelle ,bureaucratie ,corruption et divorce Etat /citoyens en Algérie »,analyses et décryptage [en ligne], www.alterinfos.net,consulté le 27/05/2018 .

[2] **La bonne gouvernance est à la base de la lutte conte la pauvreté et la corruption** ,la banque mondiale, [en ligne]https://blogs.worldbank/voice/fr , consulté le 31/05/2018 .

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

و ضعف سياستها المصرفية والمالية في التشديد على الاستثمار في المجال البنكي على المستثمرين الجزائريين ، وتضييق الخناق على مكاتب الصرف بتقرير بنك الجزائر هامش ربح ضئيل جدا مقدر بنسبة 1 **%** ، الأمر الذي أدى إلى الإحجام وعدم الإقبال من المستثمرين نحو هذا الاستثمار بما أدى إلى ظهور السوق السوداء للصرف والبورصة الموازية والقطاع البنكي الموازي ،وقطاعات أخرى موازية ترجع أساسا إلى عدم توفر الإرادة السياسية ،سيادة قوانين وتنظيمات جوفاء يمكن تكييفها بقوانين المفتاح في اليد (des lois clé à main).

المراجع المستعملة :

أولا .باللغة العربية :

أ/ المقالات

1)بورماد مختار،"الإصلاح المالي وآثاره على العدالة "مداخلة مقدمة في الندوة الوطنية لاصلاح العدالة، الجزائر، يومي 28 و29 مارس 2005 ،ص ص 268- 269

2)نسرين يحياوي ،"الاقتصاد الموازي في الجزائر ،الحجم ،الأسباب والنتائج "،مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ،العدد السادس ، ديسمبر 2016 ،ص 291 . [1] Economie informelle [en ligne],https ://www.fr.wikipedia.org ,consulté le 21 /05/18

ب) الرسائل الجامعية

الدكتوراه :

1) قارة ملاك ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ،مع عرض ومقارنة تجارب ،المكسيك ،تونس والسنغال ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري بقسنطينة ، 2010-2009

ب) النصوص التشريعية والتنظيمية :

- النصوص التشريعية

1) قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ،الجريدة الرسمية العدد 14 المؤرخة في 8 مارس المعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011 ،الجريدة الرسمية العدد 44 ،المؤرخة في 10 أوت 2011 .

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

- النصوص التنظيمية

1)مرسوم رئاسي رقم 89 -18 المؤرخ في 82 فبراير 1989 يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989 ،الجريدة الرسمية العدد 6 المؤرخة في أول مارس 1989 .

2) مرسوم التنفيذي رقم 05-442 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005 الذي يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية ،الجريدة الرسمية ، العدد 75 المؤرخة في 20 **/2005/11 (ملغى).**

3)مرسوم التنفيذي رقم 06-289 المؤرخ في 30 أوت 2006 الذي الغي المرسوم التنفيذي رقم 05-442 الجريدة الرسمية العدد، 53 المؤرخة في 2006/08/30 .

4)مرسوم رئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 أفريل 2006 الذي يتضمن المصادقة على اتفاق الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمد في موبوتو في 11 جويلية 2003 ، الجريدة الرسمية العدد 24 ، المؤرخة في 16 أفريل 2006 .ومرسوم رئاسي رقم 06-413 مؤرخ في 22 نوفمبر 2006 يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها ، الجريدة الرسمية العدد ،74 ، المؤرخة في 22 نوفمبر 2006 .،المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 12-64 المؤرخ في 07 فبراير .2012

5) مرسوم تنفيذي رقم 98- 39المؤرخ في 01 فبراير 98 يتضمن الموافقة على النظام الداخلي للمرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها،الجريدة الرسمية العدد5 المؤرخ في 04 فبراير 98 .

قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ،الجريدة الرسمية العدد 14 المؤرخة في 8 مارس المعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011 ،الجريدة الرسمية العدد 44 ،المؤرخة في 10 أوت 2011 .

Ouvrages en français :

a/ Livres :

1/ Bruno LAUTIER ,L'économie informelle dans le tiers monde ,édition la découverte ,Paris ,1994.

b/Thèses :

1/Fatima Zahra ALLIOUI ,Les déterminants du taux de change en Algérie :Quelles ampleur du taux de change parallèle ,Thèse en vue de l'obtention du grade Doctorat 3éme cycle, spécialité :Economie Monétaire et Financière ,université Aboubakr Belkaïd ,2015/2016

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10

c/ Articles

1/ABDERAHMEN Mebtoul , « Sphère informelle ,bureaucratie ,corruption et divorce Etat /citoyens en Algérie »,analyses et décryptage [en ligne], www.alterinfos.net,consulté le 27/05/2018 .

2/Mohamed BENBOUZID, « Réseaux financiers et marchés parallèles de devises des algériens dans l'économie informelle » Revues européennes des Migrations internationales ,1999.pp.123-139 .

3/Said CHAOUKI CHAKOUR,Cecile PERRET, le commerce informel en Algérie, critiques économiques ,huitième édition ,Eté-Automne ,Rabat –Maroc .

4/Grégorie Halliz , « La mondialisation du crime ,le vrai crime de la mondialisation ,Dosiers des yeux du monde .fr,n°5,mai2011, [en ligne], :https://les-yeux-du-monde.fr/consulté le 26-05-2018 .

مواقع الانترنت

1/ L'accord d'association Algérie –Union Européenne entrés en vigueur le 1er septembre ,signé a valence le 22 avril 2002 ,est entré en vigueur le 1er septembre 2005 ,il remplace l'accord de coopération entre l'Algérie et les communautés européennes signé en avril 1976. . [en ligne],algerian-embassy.be/wp-content/uploads/2014/08/entrée-en-vigueur-.pdf,consulté le 27/02/2018.

2/ Economie informelle [en ligne], https ://www.boursedescredits.com/ lexique-definition-economie-informelle-1777.php.

3/Hakima kernane ,ALGERIE L'informel ,le fléau de l'économie,[en ligne],https ://www.arabies.com,consulté le 26/05/2018 .

تاريخ الإرسال: 2018/10/01 تاريخ القبول: 2018/10/24 تاريخ النشر: 2018/12/10